الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

SYNTHESE PRESSE

الأسواق و الصناعة الغذائية

Marchés & Agro-industrie

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

19 جانفي 2025 - 19:42

لحوم حمراء من 4 دول وأسواق جوارية بكل دائرة في رمضان

بقلم حبيبة محمودي

حددت الحكومة قائمة الدول المعنية بتوريد اللحوم للجزائر خلال الشهر الفضيل بأربعة لتشمل بولونيا، إسبانيا، البرازيل ورومانيا لإدخال ثمانية وعشرين ألف طنا أغلبيتها عبارة عن لحوم حمراء.

أفادت مصادر مسؤولة على دراية بملف الاستيراد، بتكفل المستوردين الخواص باستيراد ثلاثة عشر ألف طنا من اللحوم الحمراء تحسبا لشهر رمضان الفضيل من أربع دول وهي: بولونيا، رومانيا، اسبانيا والبرازيل، من أجل ضمان وفرة المنتوج ومن ثمة العمل على استقرار السوق، مشيرة هنا إلى أنه وفي إطار هذا المسعى الرامي إلى المحافظة على استقرار السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطن، تقوم السلطات باستيراد نحو عشرين ألف طن من هذه اللحوم شهريا.

ولدى حديثها عن اللحوم البيضاء، فعملية الاستيراد هنا ستتكفل بها -حسب مراجع النهار أنلاين- المؤسسات العمومية التابعة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية على غرار الشركة الجزائرية للحوم الحمراء "ألفيار" و"SERPA"، حيث من المرتقب استيراد كميات تتراوح بين خمسة عشر وعشرين ألف طنا.

وعمد وزير التجارة الداخلية الطيب زيتوني، مؤخرا عقد سلسلة من اللقاء الدورية مع مختلف المتعاملين، كانت بدايتها بمجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، من أجل فتح نقاط بيع لمختلف المواد الغذائية عبر الأسواق الجوارية التي ستفتح على مستوى كل دائرة خلال الشهر الفضيل، واعتماد أسعار مخفضة كون المنتوج سيباع من المصنَع إلى المستهلك، في انتظار عقد لقاء آخرا بعد غد الثلاثاء يحضره نظيره وزير الفلاحة والتنمية الريفية يوسف شرفة وممثلين عن مختلف الهيئات التابعة لهذا القطاع، وكذا لقاءات أخرى مع منظمات حماية المستهلك ومختلف المهنيين، فيما حملت مصادرنا، مسؤولي قطاع الفلاحة مسؤولية ضمان وفرة المنتجات الفلاحية من خضر وفواكه.

وتعتبر المعركة القادمة لوزارة التجارة "جودة وسعر وكذا توزيع عادل"، بعد وضع حد لما يعرف بمعركة الندرة.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

19 جانفي 2025 - 16:31

هذه أسعار اللحوم والخضر والفواكه اليوم

بقلم نادية بن طاهر

كشفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، اليوم الأحد، عن أسعار الخضر والفواكه والمنتجات ذات الأصل الحيواني في الأسواق.

وجاء في صفحة الوزارة على فايسبوك، عرض أسعار البيع بالتجزئة للمواد الفلاحية واسعة الاستهلاك لليوم الأحد 19 جانفي 2025.

وتضمنت الأسعار، الخضر والفواكه الطازجة، وكذا المنتجات ذات الأصل الحيواني، كما جاءت في الأسواق لأدنى وأعلى سعر، وكذا معدل الأسعار.

وبلغ معدل سعر البطاطا في الأسواق 78 دج للكيلوغرام الواحد، والطماطم 96 دج، والبصل الجاف 50 دج.

والثوم الجاف 486 دج، والجزر 69 دج، واللفت 83 دج، والقرنبيط 71 دج، والكرنب 79 دج. والكوسة 180 دج، والفاصولياء الخضراء 308 دج، والخس 100 دج.

فيما بلغ معدل سعر الكليمونتين 120 دج، والمندرين 102 دج، والبرتقال 115 دج، والليمون 122 دج والتفاح المحلي 398 دج، والتمر 522 دج، والموز 406 دج.

وجاءت أسعار لحم البقر المحلي 1760 دج للكيلوغرام الواحد، والدجاج 366 دج، والبيض 18 دج للبيضة الواحدة.

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forêts et développement rural

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأحد, 19 جانفي 2025 16:29 الفئـة : اقتصـاد

إعادة تأهيل وتوسعة السد الأخضر : تحقيق تقدم إيجابي منذ إعادة إطلاق المشروع

الجزائر- منذ الإطلاق الرسمي لإعادة تأهيل وتوسعة السد الأخضر, سنة 2023, أظهرت تقييمات هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة للسلطات العمومية, حسب مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, حصيلة "إيجابية", مع ضرورة الحفاظ على وتيرة الإنجاز لتحقيق الأهداف المحددة آفاق 2030.

وبعد مرور أكثر من عام على الإطلاق الرسمي لبرنامج إعادة تأهيل السد الأخضر, في 29 أكتوبر 2023 بولاية الجلفة, تظهر الحصيلة "تحقيق 64 بالمائة من الهدف المسطر فيما يخص التشجير, في حين تم استكمال أعمال حماية التربة, بما في ذلك معالجة السيول ووضع حواجز لحماية المراعي السهبية, التي تمثل 63 بالمائة من مساحة السد الأخضر, بهدف زيادة الوحدات العلفية", وفقا للتفاصيل التي حصلت عليها /وأج/ لدى المديرية العامة للغابات, المشرفة على المشروع.

وقد استفادت عملية إعادة تأهيل السد الأخضر, التي تحظى بالمتابعة عن قرب من قبل رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, من الوسائل اللازمة لتجسيدها, نظرا للعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة على السكان, بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه هذا الحزام في مكافحة التغيرات المناخية.

وأوضحت حصيلة المديرية العامة للغابات أن المشروع ساهم في فك العزلة عن المستثمرات الفلاحية في إطار هذا البرنامج الرامي إلى تحسين ظروف العمل في هذه المساحات وتثمينها عن طريق زراعة الأشجار المثمرة.

كما سمح هذا البرنامج أيضا بإتاحة عروض عمل من طرف عدة مؤسسات والمؤسسات الصغيرة على مستوى ال13 ولاية المعنية.

وفي نهاية ديسمبر من السنة الماضية, ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, يوسف شرفة, اجتماعا خصص لتقييم المشروع, والذي كان "ايجابيا" بخصوص التقدم المحرز مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على نفس الوتيرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة آفاق 2030, والمتمثلة في إعادة تأهيل الأنظمة البيئية الطبيعية وضمان قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والتصحر, تضيف المديرية العامة للغابات.

ويهدف مشروع إعادة بعث وتأهيل هذا الحزام الأخضر إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية في منطقة السد الأخضر, على مساحة 4ر7 مليون هكتار متواجدة على مستوى 13 ولاية سهبية تشمل 183 بلدية يبلغ عدد سكانها الاجمالي 7 ملايين نسمة.

وتشمل العمليات المبرمجة في هذا الإطار التشجير وتعبئة مصادر المياه وفتح مسارات جديدة وأشغال تهيئة, بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يشارك فيها السكان.

ولإعادة تأهيل هذا الحزام الأخضر الذي يعتبر مرجعا على المستوى الاقليمي والقاري والدولي, اعتمدت السلطات العمومية مقاربة جديدة, ترتكز على إشراك سكان المناطق المعنية للتصدي لظاهرة التصحر بمختلف أبعادها, والتي تتزايد نتيجة للتغيرات المناخية التي تهدد النظام البيئي من جهة, ولبعث حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

وتندرج هذه المبادرة ضمن الالتزامات الدولية للجزائر, خاصة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وتم إسناد هذه الأشغال إلى العديد من المؤسسات, بما في ذلك مجمع الهندسة الريفية, والمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية والمحافظة السامية لتطوير السهوب. كما تم إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في هذه الجهود, تنفيذا للتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة إشراك الشباب القاطنين في المناطق المعنية بالسد الأخضر.

EL MASSA المساء
يـومية إخبـاريـة وطنيـة
الصفحة: 04

العملية تحظى بمتابعة عن قرب من رئيس الجمهورية

تقدّم إيجابي في إعادة تأهيل وتوسيع السدّ الأخضر

سجّلت مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري حصيلة "إيجابية"، منذ الإطلاق الرسمي لإعادة تأهيل وتوسعة السد الأخضر سنة 2023، مؤكدة الحفاظ على وتيرة الإنجاز لتحقيق الأهداف المحدّدة آفاق 2030، خاصة وأن هذا المشروع يعد استراتيجيا بالنسبة للسلطات العمومية.

كريمة .ت

وبعد مرور أكثر من عام على الإطلاق الرسمي لبرنامج إعادة تأهيل السد الأخضر، في 29 أكتوبر 2023 بولاية الجلفة، أظهرت الحصيلة "تحقيق 64٪ من الهدف المسطر فيما يخص التشجير، في حين تم استكمال أعمال حماية التربة، بما في ذلك معالجة السيول ووضع حواجز لحماية المراعي السهبية، التي تمثل 63٪ من مساحة السد الأخضر، بهدف زيادة الوحدات العلفية"، حسب المديرية العامة للغابات المشرفة على المشروع.

وقد استفادت عملية إعادة تأهيل السد الأخضر، التي تحظى بالمتابعة عن قرب من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من الوسائل اللازمة لتجسيدها، نظرا للعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة على السكان، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه هذا الحزام في مكافحة التغيرات المناخية.

وأوضحت حصيلة المديرية العامة للغابات أن المشروع ساهم في فكّ العزلة عن المستثمرات الفلاحية في إطار هذا البرنامج الرامي إلى تحسين ظروف العمل في هذه المساحات وتثمينها عن طريق زراعة الأشجار المثمرة.

كما سمح هذا البرنامج أيضا بإتاحة عروض عمل من طرف عدة مؤسّسات ومؤسّسات الصغيرة على مستوى 13 ولاية المعنية.

وفي نهاية ديسمبر من السنة الماضية، ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، اجتماعا خصص لتقييم المشروع، والذي كان "إيجابيا" بخصوص التقدّم المحرز مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على نفس الوتيرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة آفاق 2030، والمتمثلة في إعادة تأهيل الأنظمة البيئية الطبيعية وضمان قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والتصحر، تضيف المديرية العامة للغابات.

ويهدف مشروع إعادة بعث وتأهيل هذا الحزام الأخضر إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية في منطقة السد الأخضر، على مساحة 4,7 مليون هكتار متواجدة على مستوى 13 ولاية سهبية تشمل 183 بلدية يبلغ عدد سكانها الإجمالي 7 ملايين نسمة.

وتشمل العمليات المبرمجة في هذا الإطار التشجير وتعبئة مصادر المياه وفتح مسارات جديدة وأشغال تهيئة، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يشارك فيها السكان.

ولإعادة تأهيل هذا الحزام الأخضر الذي يعتبر مرجعا على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة جديدة، ترتكز على إشراك سكان المناطق المعنية للتصدي لظاهرة التصحر بمختلف أبعادها، والتي تتزايد نتيجة للتغيرات المناخية التي تهدد النظام البيئي من جهة، ولبعث حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

أخبار اليوم
AKHBARELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :05

أعيد إطلاقه وتأهيله في 2023

مشروع توسعة السد الأخضر يتقدّم..

منذ الإطلاق الرسمي لإعادة تأهيل وتوسعة السد الأخضر في سنة 2023 أظهرت تقييمات هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة للسلطات العمومية، حسب مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حصيلة إيجابية، مع ضرورة الحفاظ على وتيرة الإنجاز لتحقيق الأهداف المحددة آفاق 2030. ي. تيشات

تظهر بعد مرور أكثر من عام على الإطلاق الرسمي لبرنامج إعادة تأهيل السد الأخضر في 29 أكتوبر 2023 بولاية الجلفة، الحصيلة "تحقيق 64 بالمائة من الهدف المسطر فيما يخص التشجير، في حين تم استكمال أعمال حماية التربة، بما في ذلك معالجة السيول ووضع حواجز لحماية المراعي السهبية، التي تمثل 63 بالمائة من مساحة السد الأخضر، بهدف زيادة الوحدات العلفية، وهو ما أفادت به المديرية العامة للغابات التي أوضحت عملية إعادة تأهيل السد الأخضر، التي تحظى بالمتابعة عن قرب من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون استفادت من الوسائل اللازمة لتجسيدها، نظرا للعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة على السكان، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه هذا الحزام في مكافحة التغيرات المناخية.

فك العزلة عن المستثمرات الفلاحية

وأوضحت حصيلة المديرية العامة للغابات أن المشروع ساهم في فك العزلة عن المستثمرات الفلاحية في إطار هذا البرنامج الرامي إلى تحسين ظروف العمل في هذه المساحات وتثمينها عن طريق زراعة الأشجار المثمرة، كما سمح هذا البرنامج أيضا بإتاحة عروض عمل من طرف عدة مؤسسات والمؤسسات الصغيرة على مستوى ال13 ولاية المعنية.

وفي نهاية شهر ديسمبر من السنة الماضية 224 فقد ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري يوسف شرفة اجتماعا خصص لتقييم المشروع، والذي كان ايجابيا بخصوص التقدم المحرز مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على نفس الوتيرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة آفاق 2030، والمتمثلة في إعادة تأهيل الأنظمة البيئية الطبيعية وضمان قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والتصحر، تضيف المديرية العامة للغابات التي أشارت إلى أن مشروع إعادة بعث وتأهيل هذا الحزام الأخضر يهدف إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية في منطقة السد الأخضر، على مساحة 4.7 مليون هكتار متواجدة على مستوى 13 ولاية سهبية تشمل 183 بلدية يبلغ عدد سكانها الاجمالي 7 ملايين نسمة، بالإضافة الى ذلك تشمل العمليات المبرمجة في هذا الإطار التشجير وتعبئة مصادر المياه وفتح مسارات جديدة وأشغال تهيئة، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يشارك فيها السكان.

مرجع إقليمي وقاري ودولي

ولإعادة تأهيل هذا الحزام الأخضر الذي يعتبر مرجعا على المستوى الاقليمي والقاري والدولي، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة جديدة ترتكز على إشراك سكان المناطق المعنية للتصدي لظاهرة التصحر بمختلف أبعادها، والتي تتزايد نتيجة للتغيرات المناخية التي تهدد النظام البيئي من جهة، ولبعث حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

وتندرج هذه المبادرة ضمن الالتزامات الدولية للجزائر، خاصة في إطار أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد بأنّه تم إسناد هذه الأشغال إلى العديد من المؤسسات، بما في ذلك مجمع الهندسة الريفية، والمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية والمحافظة السامية لتطوير السهوب، كما تم إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في هذه الجهود المبذولة، تنفيذا للتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة إشراك الشباب القاطنين في المناطق المعنية بالسد الأخضر.

النصر ANNASR يوميـــة كـــل القـــزاء
الصفحة: 24
الإثنين 20 جانفي 2025م/20 رجب 1446هـ

حسب تقييمات لوزارة الفلاحة

تحقيق تقدم إيجابي في تأهيل وتوسعة السد الأخضر

أظهرت تقييمات توسعة السد الأخضر، منذ الإطلاق الرسمي لإعادة تأهيل هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة للسلطات العمومية، سنة 2023، حسب مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حصيلة «إيجابية»، مع ضرورة الحفاظ على وتيرة الإنجاز لتحقيق الأهداف المحددة ضمن آفاق 2030.

وبعد مرور أكثر من عام على الإطلاق الرسمي لبرنامج إعادة تأهيل السد الأخضر، في 29 أكتوبر 2023 بولاية الجلفة، تظهر الحصيلة «تحقيق 64 بالمائة من الهدف المسطر فيما يخص التشجير، في حين تم استكمال أعمال حماية التربة، بما في ذلك معالجة السيول و وضع حواجز لحماية المراعي السهبية، التي تمثل 63 بالمائة من مساحة السد الأخضر، بهدف زيادة الوحدات العلفية»، وفقا للتفاصيل التي حصلت عليها وأج لدى المديرية العامة للغابات، المشرفة على المشروع.

وقد استفادت عملية إعادة تأهيل السد الأخضر، التي تحظى بالمتابعة عن قرب من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من الوسائل اللازمة لتجسيدها، نظرا للعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة على السكان، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه هذا الحزام في مكافحة التغيرات المناخية.

وأوضحت حصيلة المديرية العامة للغابات أن المشروع ساهم في فك العزلة عن المستثمرات الفلاحية في إطار هذا البرنامج الرامي إلى تحسين ظروف العمل في هذه المساحات وتثمينها عن طريق زراعة الأشجار المثمرة.

كما سمح هذا البرنامج أيضا بإتاحة عروض عمل من طرف عدة مؤسسات ومؤسسات صغيرة على مستوى 13 ولاية المعنية.

وفي نهاية ديسمبر من السنة الماضية، ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، اجتماعا خصص لتقييم المشروع، والذي كان «إيجابيا» بخصوص التقدم المحرز مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على نفس الوتيرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن آفاق 2030، والمتمثلة في إعادة تأهيل الأنظمة البيئية الطبيعية وضمان قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية والتصحر، تضيف المديرية العامة للغابات.

ويهدف مشروع إلى إعادة بعث وتأهيل هذا الحزام الأخضر و الحفاظ على النظم الإيكولوجية الطبيعية في منطقة السد الأخضر، على مساحة 4ر7 مليون هكتار متواجدة على مستوى 13 ولاية سهبية تشمل 183 بلدية يبلغ عدد سكانها الإجمالي 7 ملايين نسمة.

وتشمل العمليات المبرمجة في هذا الإطار التشجير وتعبئة مصادر المياه وفتح مسارات جديدة وأشغال تهيئة، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يشارك فيها السكان.

ولإعادة تأهيل هذا الحزام الأخضر الذي يعتبر مرجعا على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة جديدة، ترتكز على إشراك سكان المناطق المعنية للتصدي لظاهرة التصحر بمختلف أبعادها، والتي تتزايد نتيجة للتغيرات المناخية التي تهدد النظام البيئي من جهة، ولبعث حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

وتندرج هذه المبادرة ضمن الالتزامات الدولية للجزائر، خاصة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وتم إسناد هذه الأشغال إلى العديد من المؤسسات، بما في ذلك مجمع الهندسة الريفية، والمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية والمحافظة السامية لتطوير السهوب.

كما تم إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في هذه الجهود، تنفيذا للتوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة إشراك الشباب القاطنين في المناطق المعنية بالسد الأخضر.

وأج

الأخبـــــار الجهويـــــة

Actualités régionales

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

عراقيل تؤخر تنفيذ البرنامج في تيزي وزو
الموافقة على ربط 1200 مستثمرة فلاحية بالطاقة الكهربائية

وافقت اللجنة المكلفة بمعاينة ودراسة طلبات المستثمرين الفلاحين، للربط بالكهرباء الفلاحية بولاية تيزي وزو، على 1200 طلب للربط بهذه الطاقة، وفق ما علم من المديرية المحلية للمصالح الفلاحية.

وأوضح مدير القطاع، جمال سرسوب، أن "اللجنة الولائية المختصة، عالجت ووافقت على 1200 طلب للربط بالكهرباء الريفية من ضمن 1452 ملف، فيما تجري حاليا عمليات ربط المستثمرات المعنية التي تتكفل بها مؤسسة سونلغاز".

كما أشار المصدر، إلى برمجة عقد اجتماع للجنة الولائية المكلفة بهذه العملية، نهاية شهر جانفي الجاري، بغرض مواصلة دراسة الملفات 252 المتبقية.

ونوه ذات المسؤول بتقدم هذه العملية، التي تم إطلاقها في إطار برنامج الدولة للتنمية الفلاحية، كما تأسف عن "تسجيل بعض المشاكل التي أعاقت حسن سيرها"، مثلما قال.

ويتمثل العائق الرئيسي لعمليات الربط بالكهرباء الفلاحية، في الحصول على تراخيص لتمديد الشبكة فوق ممتلكات الغير، وفق نفس المصدر. علما أن هذه العملية تتطلب رخصتين، تتمثل الأولى في رخصة تمديد الشبكة فوق أملاك الغير، والثانية في رخصة بناء صادرة عن المجلس الشعبي البلدي، بحيث لا تواجه المصالح المعنية صعوبات تذكر فيما تعلق بهذه الأخيرة، أي رخصة البناء، في الوقت الذي يتم تسجيل بعض المعارضات من طرف المواطنين، فيما يتعلق بتنصيب الشبكة الكهربائية فوق أراضيهم، ما يؤدي إلى تأخير سير العملية.

أما الإشكال الثاني الذي تواجهه العملية، فيتمثل في المستثمرات الفلاحية المعزولة والنائية، التي لا يستطيع أصحابها تحمل تكاليف المنشآت الضرورية بسبب غلائها.

ولفت السيد سرسوب، في هذا الشأن، إلى أن بعض أصحاب المستثمرات الفلاحية النائية، غير قادرين على تحمل تكاليف المحولات الكهربائية، ما يؤخر العملية إلى غاية توفر العدد الكافي من المستثمرين الفلاحيين، للقيام بعملية شراء جماعية.

ق. م

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة :08

جملة من الإجراءات تتخذها المصالح الوصية

برنامج وقائي لمنع انتشار الحمى القلاعية للمواشي ببومرداس

اتخذت المفتشية البيطرية التابعة للمصالح الفلاحية بولاية بومرداس، عدة إجراءات لمنع انتشار مرض الحمى القلاعية التي تصيب المواشي، التي تعرف انتشارا عبر مختلف ولايات الوطن.

أعلنت مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس، على جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها لمنع إصابة مواشي الولاية بمرض الحمى القلاعية الذي يشهد انتشارا في عدد من الولايات، منها تخصيص فرق لأطباء بيطريين يقومون بزيارات تفقدية يومية لمعاينة المواشي، ثم مراسلة المفتشية البيطرية بذات المصالح وإبلاغ الجهات المعنية والوزارة الوصية بالنتائج بشكل دوري، هذا إضافة لإطلاق حملات تحسيسية لفائدة المربين، ودعوتهم لاتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي الإصابات من خلال منع الفرياء بالدخول للإسطبلات، إضافة لعزل المواشي الجديدة لغاية التأكد من عدم إصابتها، ومنع النقل المواشي مع تخصيص فرق لمراقبة وضعيتها بشكل يومي.

مع تمديد قرار غلق السوق الأسبوعي الوحيد للمواشي على مستوى الولاية وللكائن بدائرة بغلية بأمر من الوالي قبل شهر بهدف الحد من انتشار مرض التهاب الجلد العقدي الذي يصيب الأبقار، هذا، بعد أن سجلت المفتشية البيطرية للولاية 167 بؤرة انتشر بها المرض خاصة على مستوى منطقتي يسر وشعبة العامر، وللإشارة، فإن بومرداس لم تسجل أي حالة من هذا المرض بحسب ذات المصالح.

■ سعيدة.م

أخبـار متنوعة

Divers Infos

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

جودة المنتجات الجزائرية تؤهّلها لولوج الأسواق الخارجية.. دراجي لـ"المساء":

الأسواق الإفريقية والآسيوية وجهات واعدة للتصدير

أكد البروفيسور في العلوم الاقتصادية، دراجي كريمو، أن المنتجات الجزائرية شهدت تطورا ملحوظا في مجالات متعددة مثل الصناعات الغذائية، والمنتجات الفلاحية، والصناعات الصيدلانية، وحتى الصناعات التحويلية، مشيرا إلى أن التحدي الأكبر يبقى مرتبطا بالتحكم في معايير الجودة والمطابقة للمواصفات الدولية لضمان منافسة قوية في الأسواق الخارجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

زولا سومر

وأوضح دراجي في تصريح لـ"المساء"، أمس، أن المنتجات الجزائرية أصبحت تتمتع بجودة عالية في السنوات، مؤكدا أن تحقيق تنافسية أعلى وتمكين المنتجات الجزائرية من ولوج الأسواق الخارجية بأريحية يستدعي التركيز المستمر على تحسين الجودة حتى وإن كانت هذه المنتجات ذات نوعية، من خلال اعتماد معايير إنتاج دولية، وتطوير التعبئة والتغليف لتلبية أذواق واحتياجات المستهلكين في الأسواق المستهدفة خاصة بأوروبا والأسواق التي تولي اهتماما كبيرا لطريقة تغليف وتعليب المنتجات، وكذا تعزيز الابتكار عبر الاستثمار في البحث والتطوير، إضافة إلى العمل على خفض التكاليف من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية والاستفادة من الموارد المحلية للتقليص من تكاليف الإنتاج مما ينعكس في الأخير على أسعار المنتجات النهائية.

وأشار بأن التوجّه للتصدير نحو أوروبا والدول المتطوّرة التي تفرض شروطا صارمة يستدعي الامتثال للمعايير الصحية والبيئية التي تفرضها هذه الأسواق، وتحسين سلاسل الإمداد لضمان تسليم سريع ومنتظم، وكذا الاستفادة من اتفاقيات الشراكة لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، مع التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، مشيرا إلى ضرورة التفاوض حول هذا الموضوع في حال إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتسهيل تصدير المنتجات الجزائرية التي لازالت مرفوضة وممنوعة من دخول دول الاتحاد.

كما ركّز البروفيسور على ضرورة إنشاء مخابر وطنية معتمدة دوليا لفحص المنتجات قبل التصدير، وتكوين المتعاملين الجزائريين في مجالات التصدير وتعريفهم بقوانين الأسواق التي يستهدفونها مسبقا قبل الشروع في التصدير، تفاديا للاصطدام بقانون يمنع دخول منتجاتهم إلى تلك الأسواق، وبالتالي تكبّدهم لخسائر كبيرة.

وقال المختص في التحليل الاقتصادي إن نوعية المنتجات الجزائرية تمكّنها من ولوج أسواق جديدة تلقى فيها تنافسية كبيرة، كونها غير مشبعة ولا تفرض شروطا تعجيزية على المنتجات ولا تركز على الجانب الشكلي المتمثل في التغليف والتعليب بقدر ما تهتم بنوعية المنتوج وجودته وذوقه خاصة ما تعلق بالمنتجات الغذائية والفلاحية من خضر وفواكه المعروفة بجودتها ومذاقها الفريد من نوعه.

وأكد دراجي أن الأسواق البديلة المناسبة للمنتجات الجزائرية إلى جانب الأسواق الأوروبية، هي أسواق الدول الإفريقية التي لازالت أسواقا عذراء وبدأت تعرف تحسّنا لقدرتها الشرائية، والتي يمكن رفع حصة الصادرات الجزائرية باتجاهها خاصة في إطار اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية بالاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المنطقة، إلى جانب الأسواق الآسيوية التي تظهر طلبا متزايدا على المنتجات الفلاحية، وأيضا الدول العربية التي تمتاز بتشابه احتياجات أذواق مستهلكيها مع نوعية المنتجات الجزائرية، إلى جانب دول أمريكا اللاتينية كوجهة جديدة للمنتجات الفلاحية والمواد الخام. وأشار دراجي إلى أن تسهيل تصدير المنتجات الجزائرية بالرغم من جودتها يستدعي وضع استراتيجية وطنية للتصدير تحدّد الأولويات والأسواق المستهدفة ورؤية متكاملة تجمع بين الجودة، والابتكار، والتسويق المدروس، مع التفكير في دعم الناقلات الوطنية لتقليل تكاليف النقل وتحسين اللوجستيك، وكذا توفير حوافز ضريبية للمصدّرين لتشجيعهم على دخول أسواق جديدة، وإنشاء هيئات متخصّصة في التصدير لمرافقة المنتجين وتوفير الدعم الفني والتسويقي، وتكثيف المعارض الدولية للتعريف بالمنتجات الجزائرية.